إشكالية التحضر والخصوصية الحضرية في الوطن العربي

د. محمد صالح العجيلي(*)

مقدمة

شهدت المنطقة العربية أول ثورة حضرية عرفتها البشرية، واحتلت المدن العربية منذ أقدم العصور مكانة خاصة في التاريخ البشري، ولا يزال الوطن العربي يشهد حتى الآن تسارعا في عملية التحضر وتعددا وتضخما في الكثير من مدنه.

بيد أن الوطن العربي كان عرضة لعوامل مفاجئة في التحضر والعمران الحضري، خضع لها بسبب حالات اجتماعية معقدة وعوامل اقتصادية شديدة ومؤثرات سياسية ضاغطة. وقد سببت هذه الحالات الفريدة والمستمرة كثيرا من المساوئ التي عمت وانتشرت وتغلبت على الوضع العربي الحضري عامة.

وتعزى أسباب النمو الحضري السريع إلى عاملي الجذب والطرد فيما بين المدينة والريف، لفقدان التوازن المكاني بينهما، ونتج عن هذا الخلل في التوازن مشكلات كثيرة اقتصادية واجتماعية وديموغرافية لعل أبرزها التداخل الشديد، بل حياة المجتمع فيما بين سكان الريف المهاجرين وسكان المدن إلى الدرجة التي أصبحت فيها عملية التحضر قاصرة عن أن ترتقي

(*) أستاذ الجغرافيا المساعد، ورئيس قسم الدراسات الجغرافية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

إلى مستوى الحضرية من حيث اكتساب سكان الحضر الخصوصية الحضرية التي تعد أساس التمييز بين أسلوب الحياة في المدينة وأسلوب الحياة في الريف، وما لذلك من انعكاسات خطيرة تصل إلى حد تهديد حياة المدينة العربية، بل حياة المجتمع برمته.

في ضوء ذلك برزت مشكلة البحث لتحمل التساؤلات الآتية: ما مشكلة التحضر الرئيسية في الوطن العربي؟ وما الاختلافات الجوهرية بين التحضر العربي والخصوصية الحضرية؟ وما معوقات التحول الحضري نحو الحضرية؟ ومتى يلتحمان ليشكلا أساسا مشترك لملامح التحضر العربي؟

أولا: مفهوم التحضر والحضرية

١ــ مفهوم التحضر:

يعرف التحضر (Urbanisation) بأنه إقامة مجموعة من السكان في تجمعات بشرية تقع في تصنيف المدن، وارتفاع وزنهم النسبي إلى مجموع السكان[١]. وهناك عنصران يتضمنهما مفهوم التحضر؛ الأول تعدد محاور التمركز، والآخر زيادة حجم الكثافة البشرية؛ وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكان في المدن.

وعرف التحضر بأنه "تركز السكان في مراكز حضرية ذات حجم سكاني معين". وضمن هذا المعنى ما تبناه قسم السكان في هيئة الأمم المتحدة حيث عرف التحضر على أنه "نمو نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية"[٢].

وعرف التحضر كذلك بأنه "تجمع السكان في مستوطنات بشرية تتصف بتركز كبير للسكان في منطقة معمورة حضرية، ويعملون في حرف ليست زراعية"[٣].

أما من الناحية الديموغرافية فيعني التحضر نمو السكان الحضر، مع ما يرافق ذلك من تغيرات في العناصر الديموغرافية المختلفة من حيث النوع والعمر والحالة الزواجية. ويعرف التحضر من الناحية الاجتماعية من خلال التغير الذي يطرأ على سلوك سكان الحضر بحيث تجعلهم يتميزون عن سكان الريف. أما التعريف الاقتصادي للتحضر فيعني التحول نحو حرف أخرى غير زراعية كالأنشطة الصناعية والتجارية والخدمات.

على أية حال، اعتمدت الأمم المتحدة ثلاثة أسس رئيسية للتميز بين الحضر والريف؛ هي:

أ- نسبة العاملين في الزراعة في المركز الاستيطاني.

ب- التصنيف الإداري للمركز الاستيطاني، وحسبان المركز الإداري الذي يخدم عددا من القرى منطقة حضرية وما بقى منطقة ريفية.

ج- اعتماد حجم التجمعات البشرية (عدد السكان) في المركز الاستيطاني بغض النظر عن العوامل الأخرى[٤].

وتختلف مقاييس التفريق بين الريف والحضر بين الأقطار العربية، ولكل قطر معايير معينة، كالمعايير البلدية في العراق، ومقياس الحجم في الأردن، والمعيار الأمني في مصر، وهكذا.

٢ – مفهوم الحضرية

ظهر من تعريف التحضر أن هناك هالة تغلف الخصائص العامة لسكان المدن وتظلل إلى حد بعيد ذاتية الفرد الحضري، ويصبح من الصعوبة بمكان التمييز بين سكان الحضر الأصليين، والريفي الذي جاء توا للسكن في المدينة، ولعلنا نلمس بوضوح هذا التداخل في مدننا العربية.

إن للحضرية (Urbanism) معنى مباشرا يتعلق بمفهوم العصرية أو الحداثة (modernity) لتشير إلى نوع الحياة التي تتولد في المدينة، وتستخلص من انصهار السكان وذوبان سلوكهم ضمن اتجاه معين يحمل قيما ومفاهيم حياتية وعلاقات اجتماعية تتقارب في الأسس والهياكل والمضمون وتتباعد عن التجانس. ويتضمن هذا المعنى قدرة المجتمع على الاختراع والإبداع والاستيعاب المتمثل في تقبل المبتكرات الحديثة واستخدام أدوات التطور التكنولوجي(٥).

ويشير مفهوم الحضرية كذلك إلى قدرة المجتمع الحضري على استثمار الموارد وتوزيع الإنتاج، بحيث يحقق فائضا في الإنتاج يفوق حاجة ذلك المجتمع، ويمكن تصديره إلى الأسواق الخارجية، ومن ثم استثمار عوائده في مجالات التنمية الحضرية، من حيث التطور التكنولوجي والبحث العلمي والتدريب والمهارات التي تضاعف الإنتاج وتوسع من قدرة القاعدة الاقتصادية التي تعتمد عليها حياة المدينة(٦).

فالحضرية هي الوعاء الذي تنضوي في جوفه سمات المجتمع الحضري بعد أن يمر هذا المجتمع بتحولات اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية، وهي التغيرات التي يجب أن تسير على نحو متوازن؛ فإن تعثر

أحدهما في سلم التطور فإنه يؤدي إلى إحداث فجوة بين هذه التحولات ومن ثم خلخلة عملية التطور الحضري، فتسوء الإدارات وتضعف القدرات وتنعدم الكفاءات وتعجز المدينة عندئذ عن حل مشكلاتها التي أضحت متراكمة، وتتراجع حضريتها وتنكفئ عصريتها، ولكن هذا التراجع والانكفاء لا يعني تباطؤ عملية التحضر، بل يمكن أن تكون عملية التحضر على أشدها حينما تتدهور أنشطة المدينة وتضعف خدماتها، وعندها تنحصر عملية التحضر لتكون عملية تكديس عشوائي للسكان فحسب بعيدا عن مفهوم الحضرية وهضم عصريتها.

وفي إطار هذا الاتجاه تبدو المدن العربية عاجزة عن تحقيق التوازن في هذه التحولات نتيجة الضغط السكاني الذي أثقل كاهلها وأفقدها قدرتها وضاعف من مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، واقتصرت عملية التحضر على ردم الفجوات التي اتسعت فيما بين التطورات الديموغرافية، والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية، بدلا من حملها نحو التحول المتوازن الذي يضفي صفة الحضرية والعصرية على المجتمع الحضري العربي.

٣ - العلاقة بين الحضرية والتحضر:

للتحضر دلالات حضرية وحضارية ودينية واجتماعية وأخرى اقتصادية، وهذه الدلالات هي التي تطبع الحياة الحضرية بصفات وخصائص تميزها عن سواها من الريف والبادية، وفي الوقت نفسه تعطي تأثيرا مميزا في مستوى مجتمعات الأرض وأممها المختلفة، فهناك المدينة العربية والمدينة الأوربية والمدينة الأمريكية وهكذا.

لكن الذي حدث هو جنوح هذا المفهوم وانحرافه عن مساره تحت ضغوط التحولات المتراكمة في عملية التحضر، ومن ثم فإنها تمهد السبيل أمام مد ثقافي وتركيب اجتماعي وبناء اقتصادي أشبه بالغزو على المدن العربية وبلا هوادة، ففقدت خصوصيتها الحضرية وتحولت إلى تجمعات سكانية تحمل صفات وخصائص هجينة لا تمت بصلة إلى مفهوم الحضرية.

وجاء هذا الغزو من مصدرين؛ أولهما الهجرة الأجنبية؛ إذ حمل هؤلاء المهاجرون أهدافا متعددة؛ فمنهم من جاء عن رغبة في زيادة المعرفة، ومنهم من كان له أغراض سياسية القصد منها هو طمس ثقافة الشعب العربي، ومنهم من جاء لأجل العمل، وبخاصة في الدول العربية ذات العدد القليل من السكان. أما المصدر الآخر فهو محلي يتمثل في الهجرة الريفية إلى المدينة ولأغراض متعددة تدور حول فقدان التوازن بين الريف والحضر[٧].

وقد أدى هذا إلى حدوث تأثيرات واضحة في السلوك الاجتماعي والثقافي لسكان المدن العربية، من حيث التشبث والتقليد غير العقلاني، تحت ذرائع حضرية غير مقبولة في أن ذلك يمثل الحداثة في التحضر، في الوقت الذي تعني فيه الحداثة والتطور في مفهوم التحضر أشياء أخرى كما جاء في تعريف الطهطاوي للتحضر بقوله: "تحضر الوطن عبارة عن تحصيل ما يلزم لأهل العمران من الأدوات اللازمة لتحسين أحوالهم حسا ومعنى، وهو فوق ذلك محفزهم لتحسين الأخلاق والعوائد وكمال التربية، وحملهم على الميل نحو الصفات الحميدة، واستجماع الكمالات لحضرية والترقي والرفاهية"[٨].

وبالنظر إلى ما للتحضر من تماس واتصال بالظاهرة الحضرية، يلاحظ أنه اتخذ اتجاهات منافية في أغلبها للأعراف والتقاليد الحضرية العربية بما في ذلك الجانب الديني؛ وذلك لارتباك الدخلاء على المدينة وتخبطهم في تفهم الخصوصيات الحضرية والتطبع بها. فضلا عن صعوبة التوفيق فيما بين سلوكهم وعاداتهم وتقاليدهم الريفية من ناحية، ومظاهر الحياة الحضرية في المدينة من ناحية أخرى.

وضمن سياق الحفاظ على خصوصية الحضرية العربية، يحمل الأفغاني بشدة على التحولات الحضرية المعاصرة، إذ يقول عن الحضارة الصناعية إنها أصل الحروب وإن التقدم ليس سوى بربرية، أما التقدم الحقيقي فمرهون بالتزام الأخلاق الفاضلة والتمسك بمبادئ الدين وأصوله الروحية، ويذهب إلى القول: "إن ما تراه من حالة ظاهرة حسنة فينا من حيث الرقي والأخذ بأسباب التمدن هو عين التقهقر والانحطاط"(٩).

والحضرية العربية يجب أن تكون بعيدة عن التقليد الذي قد يجرها إلى الإعجاب بالأمم الأخرى ومن ثم الاستكانة والرضي بسلطانهم، وبذلك تتحول صبغة الإسلام، التي من شأنها رفع راية السلطة والغلبة، إلى صبغة خمول وضيعة وقبول لتقاليد منحرفة.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الاتجاه ليس ضد الحداثة والتنوير فحسب وإنما يعنى الدعوة إلى تأويل التراث لكل قيم الحداثة والتطور من حيث تمجيد العلوم ومحاربة الاستبداد والدعوة إلى الحرية والديمقراطية. وهذه سمات مهمة ينبغي أن يستلهمها التحضر العربي الحديث.

ولكي يكون التحضر العربي أصيلا وقريب الصلة والتمازج مع الحضرية يجب الأخذ بما يأتى:

أ – التحفظ في مجال علاقات الأخذ والعطاء مع التحضر الغربي من حيث النقل والتأثر والإعجاب المفرط.

ب – رفع المستوى الثقافي والوعي الاجتماعي للسكان المهاجرين، إلى الدرجة التي تحقق الانسجام والتقارب في الأفكار فيما بين سكان المدينة، باستخدام مختلف الوسائل المتيسرة.

ج – تقليل الهجرة الريفية إلى المدينة، من خلال تحقيق توازن بين الريف والحضر في مختلف أسباب التنمية والتطوير.

ثانيا: اتجاهات التحول الحضري والخصوصية الحضرية:

١ – التحولات الديموغرافية:

تعد الهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية، والتباين الريفي – الحضري لمعدلات الزيادة الطبيعية، والهجرة الحضرية الدولية، وإعادة تصنيف المناطق الريفية التي تحقق شروطا تجعلها أماكن حضرية، هي العناصر أو المقومات الديموغرافية الأساسية للتحضر. لكن الهجرة الداخلية (internal migration) هي العامل الأكثر أهمية في التحضر مقارنة بعامل الهجرة الحضرية الدولية. وإذا عددنا عامل الهجرة (بنوعيها الداخلية والخارجية) عاملا واحدا وقارناه مع الزيادة الطبيعية من حيث إسهام كل منهما في عملية التحضر، وجدنا أن عملية التحضر في معظم دول العالم تقوم على عامل الهجرة بصفة رئيسية. وعلى الرغم من أن المصدر

الرئيسي للنمو الحضري (urban growth) ناجم عن الزيادة الطبيعية، فإن هذا العامل يؤدي دورا ضئيلا في عملية التحضر. فالتباين الحضري – الريفي في معدلات الزيادة الطبيعية محدود جدا، بمعنى أن الزيادة الطبيعية لسكان الحضر تقابلها زيادة طبيعية مماثلة، إن لم تكن أكبر، سكان الريف؛ وهو الأمر الذي يبقي التركيب الحضري – الريفي ثابتا نسبيا[١٠].

وضمن هذا السياق يلاحظ ارتباط عامل الهجرة بمدى الفاعلية والأهمية لعامل إعادة تصنيف المراكز من ريفية إلى حضرية (Reclassification) في عملية التحضر، فهذه الفاعلية تكين، إلى حد كبير، إلى صافي الهجرة (الدولية والداخلية) التي تستقر في مناطق معينة دون غيرها؛ وهو مما يزيد من حجم سكانها ويرفعها إلى مستوى المراكز الحضرية.

إن الدول العربية تشهد حقا حالة من التحضر بالمعنى الديموغرافي، ذلك لأن معدلات نمو سكان الحضر تفوق معدلات النمو الإجمالي لسكان الدول العربية (الجدول رقم١).

ويعود هذا النمو الديموغرافي إلى تركز المؤسسات والمشاريع الكبيرة والأنشطة التنموية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تلك المراكز الحضرية، كما أن الدول العربية المنتجة للنفط قد حققت معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، ويستثمر جزء كبير من عوائد النفط في مشاريع إنمائية طموح يتركز أغلبها في المدن الرئيسة.

ونحن هنا لسنا بصدد دراسة عوامل الجذب المكاني في المدن العربية، بقدر ما تئول إليه التحولات الديموغرافية من حيث تأثيرها في

الخصوصية؛ إذ إن التحضر بالمعنى الديموغرافي فقد لا يعد أمرا غير مرغوب فيه؛ لأنه ليس سوى عملية "ترييف للمدن" (Ruralization). ولكي تكتسب عملية التحضر أبعادها الحضرية، ضمن إطار التطور والتحديث للمجتمع، لا بد لها أن تقترن بتغير في المهن ونمط الإنتاج والاستهلاك، وربما بتغير في القيم والعادات والسلوك بالإضافة إلى لتغير في التوزيع المكاني للاستثمارات والموارد البشرية. ولعل هذا ما أدى إلى تأكيد الباحثين دائما أن هناك فرقا واختلافا كبيرين بين التحضر في الدول النامية، بما فيها الدول العربية، والتحضر في الدول المتقدمة.

٢ - التحولات الاقتصادية:

أدت هذه التحولات إلى اتساع في عملية التحضر بقدر كبير؛ لأنها جلبت معها تبدلا واسعا في البناء المهني والحرفي للسكان؛ فتركز الأنشطة الاقتصادية في المدن الكبرى، يقابله افتقار الريف إلى الموارد وضآلة الإنتاج وتراجع الخدمات الصحية والتعليم، وهو مما عزز من صبغة الاختلال في اتجاهات التحول الاقتصادي للتحضر في الدول العربية. إذ إن اقتصاد المدينة يعتمد أساسا على العلاقة التأثيرية المتبادلة بين السكان والنشاط الاقتصادي، لتشكيل أو تحديد الحجم الاقتصادي الأمثل الذي يتلاءم مع حجم السكان، فمن حيث طبيعة التأثير يمكن النظر إلى النشاط الاقتصادي في عدد محدود من المدن بوصفه كان سببا رئيسيا من أسباب النمو السكاني، وخصوصا جذب المهاجرين من مراكز ومناطق أخرى إلى تلك المدن، بفعل ما تتيحه تلك القدرات الاستيعابية للأنشطة الاقتصادية من فرص عمل، ودخول للسكان، كما أن تركز السكان الكبير في المدن كان مبررا أساسيا لجذب الاستثمارات إلى

مختلف الأنشطة الاقتصادية في تلك المراكز الحضرية المحددة، بفعل ما يؤديه السكان من دور في تحقيق الاقتصادات الحضرية (urban economics) لتلك المراكز[١١].

ويمكننا القول إن عوامل الجذب للاقتصاد الحضري قد اقتصر أثرها على التحول الوظيفي للمهاجرين من الريف من النشاط الزراعي إلى الأنشطة الحضرية فقط، بدون أن يصاحب ذلك تغير في سلوك الفرد أو ثقافته أو تطبعه بالخصائص الحضرية، وهو ما تتحمل المدنية نتائجه السلبية.

وقد نتج عن اختلال التوازن الريفي – الحضري احتدام الصراع بينهما، وعلى الرغم من أن الطبقات الحضرية يمكنها تحقيق الفوز فى هذا الصراع مع الريف، فإن هذا النصر تترتب عليه مساوئ جمة من أبرزها إبطاء عملية التحضر وجعلها لا تتصف بالعدالة.

ويؤدى هذا الصراع الحضري – الريفي المقترن بعجز الريف عن مقاومة التيار الذي يحتفظ بنسبة كبيرة من الاستثمارات، وعمليات التنمية الاقتصادية وارتفاع المستوى المعيشي – يؤدى هذا الصراع إلى استمرار تدفق أبناء الريف نحو المراكز الحضرية، وهو ما يستمر معه طمس معالم الخصوصية وتراجع عواملها المتمثلة فى التحديث والتطوير ومن ثم تأخر المجتمع بوجه عام.

وتكمن مشكلة التحضر المبكر فى الهجرة الريفية إلى المدن واستقرار هؤلاء المهاجرين في المدن، قبل أن تصل الدولة إلى مرحلة من النمو الاقتصادي أو التقدم الصناعي الذي يمكنها من استيعاب الأعداد الكبيرة من

السكان الحضريين وأشباههم، وهذا يشكل ثقلا كبيرا على إدارة التنمية في المدينة ومن ثم يؤخرها في استيعاب عوامل العصرنة والتحديث.

٣ - التحولات الاجتماعية:

تعد المدينة مركزا للتفاعلات والنشاطات الاجتماعية والثقافية، إلى جانب كونها مركزا للمال والنشاط الاقتصادي والتجاري. وتمثل المدن كذلك مظهرا للكثافة السكانية، وغالبا ما تكون هذه الكثافة مصحوبة بتنوع في العناصر والفئات والطبقات والطوائف والمواهب والأمزجة التي يتألف منها البناء البشري للمدينة؛ وهو مما يترك أثرا واضحا في الحياة الاجتماعية داخلها. ولهذا تصبح المدن مراكز رئيسة لإحداث التغير في عمليات التحول الاجتماعي، عن طريق خلق مفاهيم اجتماعية جديدة وكسر العادات والتقاليد القديمة.

إن ما يشد الانتباه في المنحنى الاجتماعي هو أنه أصعب من التحولات السابقة، ليس لكونه يحتاج إلى زمن أطول فحسب، وإنما لارتباطه بعدد من المعايير وحاجته إلى تلك المعايير التي يتم من خلالها إحداث التحول الاجتماعي المطلوب الذي يتعايش مع الخصوصية الحضرية للمدينة، ومن هذه المعايير:

أ- الوضع الطبقي للجماعات المهاجرة: ويتحدد هذا الوضع من خلال متغيرات معينة؛ أهمها: مستوى الدخل، ونوعية المهنة وطبيعتها، ودرجة التعليم، والقيم الاجتماعية

ب- العلاقات الاجتماعية الحضرية: فالفرد المهاجر إلى النمط الحضري يحتاج إلى نوعية من العلاقات الاجتماعية يتعامل في حدودها مع أفراد هذا النمط.

ج- درجة التكيف الاجتماعي: ويعتمد هذا المعيار على الظروف الاقتصادية والتركيب الاجتماعي العام للمركز الحضرية من جهة، وعلى قابلية الفرد وقدرته على التكيف من جهة أخرى[١٢].

ومن الصعوبات التي تواجه عملية التغير أن المهاجرين من الريف يحملون قيما وعادات وتقاليد لا يمكن انتزاعها بسهولة، وبخاصة إذا تطبّع بها الفرد مدة طويلة من الزمن. هذا، على الرغم من توافر عوامل التحول الاجتماعي في المدينة؛ كالجامعات والمعاهد والمؤسسات الترفيهية والنشاطات الاجتماعية التي هي أحد عوامل جذب الآلاف من السكان الباحثين عن التجديد في حياتهم والتخلص من الرتابة في الأرياف.

وليس هناك من شك في أن جزءا من الهجرات الداخلية والخارجية في الوطن العربي قد تأثرت بمجموعة العوامل الاجتماعية هذه، وتعد نظريات الانتشار (Diffusion Theories) ونماذجه من المحاولات الرئيسة لتفسير دور المدن في إحداث عملية التغير الاجتماعي التي تبدأ منها وتنتشر على نحو تدريجي إلى المناطق الأخرى المحيطة بها.

وفي ضوء المتغيرات العصرية في نمط الحياة الحضرية والمشكلات المرافقة لها، فإنه من الضروري إدماج التنظيم الاجتماعي والثقافي في المخططات والبرامج الإنمائية الشاملة للمدن، بحيث لا تقتصر عملية التنمية على التطوير المادي للمدن فحسب، بل يجب أن يشمل هذا التطوير النواحي

البشرية، من خلال تحفيز الوعي عند السكان المهاجرين وإثارة ذلك الوعى، بهدف إشراك هؤلاء السكان في تنمية مجتمعهم وبيئتهم المحلية، وهذه نقطة الانطلاق نحو تكيفهم مع البيئة الحضرية واندماجهم في حياة المدنية.

ثالثا: الخصائص العامة للتحضر في الوطن العربي

في منتصف القرن العشرين كان الريف العربي يضم ثلاثة أفراد فى مقابل كل فرد واحد يقيم في المدن. أما اليوم فمن بين كل اثنين في الأقطار العربية يقيم واحد في المدن وآخر في الريف، وفي نهاية هذا القرن لن يبقى في الريف العربي سوى واحد فقط في مقابل كل ثلاثة أفراد يعيشون في المدن.

وهكذا تنقلب المعادلة في نصف القرن، ومع بداية القرن الحادي والعشرين تبدأ صفحة جديدة في تاريخ الاستيطان البشري في الوطن العربي، حيث أصبحت المدن هي المكان المفضل لإقامة الناس. ويقينا، إذا بقي الحال هكذا، فإننا نقول بأسى إن شبح الموت والزوال سيداهم القرى العربية، وإن زحف المدن العملاقة المحاطة بأحزمة البؤس سيؤطر الحياة الحضرية.

إن درجة التحضر في الوطن العربي تتزايد بسرعة بحيث يفوق معدل تزايدها مل يناظره في الدول المتقدمة والدول النامية، ففي الدول النامية زاد مستوى التحضر من (٢٥,٤٪) عام ١٩٧٠م إلى (٣٣,٦٪) عام ١٩٩٠م، ويتوقع أن يصل إلى (٣٩,٣٪) في نهاية هذا القرن[١٣].

وبالمقارنة مع الدول المتقدمة نلاحظ أن مستوى التحضر فيها كان، ولا يزال، يفوق مستوى التحضر للدول العربية منذ مطلع الخمسينيات، ولكن الفجوة بين المستويين باتت تضيق شيئا فشيئا منذ منتصف السبعينيات.

على أية حال، فإن الوطن العربي يتجه بتسارع مطرد نحو المزيد من التحضر؛ إذ ارتفعت درجة التحضر فيه من (٢٢٪) إلى (٣٠٪) و(٤٧٪) و(٥٣٪) في السنوات ١٩٥٠و١٩٦٠و١٩٨٠و١٩٩٥م على التوالي، ومن المتوقع أن تبلغ (٥٨٪) في نهاية هذا القرن (الجدول رقم٢).

وتدل هذه الأرقام على أن سكان الحضر قد تزايد عددهم بمعدل ستة أضعاف خلال مدة أربعين سنة تفصل بين التاريخين (١٩٥٠ــــ١٩٩٠م)، حيث ارتفع العدد من (١٨) مليونا إلى (١٠٨) ملايين نسمة تقريبا، حيث ضاعفت المدن العربية سكانها كل سبع سنوات تقريبا، ومن المتوقع أن يبلغ هذا العدد (١٥٦) مليونا عام ٢٠٠٠م، ثم (٣٣٦) مليونا بحلول عام ٢٠٢٥م[١٤].

ويعود ذلك إلى تغير معدل النمو السنوي لسكان الحضر، حيث نجد أن معدل النمو السنوي كان في حدود (٦٪) خلال الفترة (١٩٥٠ــ١٩٥٥م) فى مقابل (٢,٦٪) لمجمل سكان الوطن العربي، واستمر الارتفاع فى الفترة (١٩٩٠ــ١٩٩٥م) بوتيرة بلغت (٤,١٪) فى مقابل (٢,٤٪) لجملة السكان. وتشير كل الدلائل، بالمقارنة مع النمو السنوي لمجمل سكان الوطن العربي، إلى أن تزايد المدن العربية ثم زيادة نسبة التحضر قد تمّا بسرعة لا مثيل لها في تاريخ الاستيطان البشري، وقد فاقت مثيلاتها في بعض الدول المتقدمة خلال عملية انتقالها نحو التحضر.

وتمخض عن ارتفاع مستوى التحضر ارتفاع نسبة سكان المدن العربية وزيادة عدد المدن المليونية وظاهرة المدينة الأولى (المهيمنة) والمدينة الدولة. وقد باتت تلك المدن تستأثر بنسب متزايدة وأصبح لها

أهميتها بالنسبة سكان الحضر؛ إذ تراوحت ما بين (٢٣٪) و(٦٥٪) بالنسبة إلى المدن المليونية، وما بين (١٢٪) و(٦٥٪) بالنسبة إلى المدينة الأولى[١٥]. وتسود ظاهرة (المدينة/ الدولة) بوضوح في دول الخليج العربي كالكويت وقطر والبحرين.

وبعد أن ظهر بوضوح أن الوطن العربي (والدول العربية منفردة) يتميز بظاهرة ارتفاع مستوى التحضر، فما العوامل المسئولة عن وجود هذه الظاهرة؟

إن التوزيع المكاني للسكان (خاصة التركيب الريفي - الحضري) في حالة تغير مستمر عبر الزمن، وإن العوامل المقررة (أو العوامل المحددة Determinants) للتحضر التي سبق ذكرها ليست سوى تلك العوامل التي توجه حركة المتغيرات الديموغرافية للتحضر، باتجاه زيادة نصيب القطاع الحضري من جملة سكان كل دولة، كما أن إنشاء المراكز الحضرية الجديدة - بوصفه جزءا من عمليات التخطيط والتنمية - واستثمار الموارد، يشكلان إضافة مباشرة إلى القطاع الحضري في الدولة.

لا يرجع نمو معظم المدن العربية إلى عوامل جذب يفرضها تطور الأنشطة الصناعية والتجارية والإدارية في المدن، وما يرتبط به من توسع في فرص العمل والإنتاج فيها، بقدر كونه نتيجة لعوامل الطرد التي تسود البيئة الريفية؛ ممثلة في قلة فرص العمل وانخفاض الإنتاجية والدخل وتفتت الملكية الزراعية وندرة الخدمات التعليمية والصحية وسوء مستواها.

ولقد أدى هذا النمو الانفجاري للمدن إلى تزايد الضغط على البنية التحتية وتدهور الخدمات البيئية والاجتماعية، وباتت مسألة النمو الحضري

وازدحام المدن تشكل تهديدا للصحة العامة وتلوث البيئة، وسببا في تراجع التعليم، وارتفاع معدلات البطالة الحضرية، والإصابة بالأمراض، ووفيات الأطفال، وتزايد المشكلات النفسية والاجتماعية كالإحباط والجريمة.

إن هذه الانعكاسات تزيد من اتساع الفجوة بين التحضر (تكدس السكان) والحضرية التي تتطلب ضرورة اكتساب السكان الخصوصية الحضرية وتطبعهم بسلوك يتفق مع مفهوم الحضرية؛ إذ لا يمكن للفرد المثقل بهذه المشكلات أن يلم بعناصر الحداثة وأسباب التطور، بل لا يمكن أن ينسجم مع مسيرة المجتمع أو أن يتفاعل معه وفق اتجاه التحضر الصحيح.

رابعا: مشكلات التحضر وآثارها في الظاهرة الحضرية:

جاءت الظاهرة الحضرية في الوطن العربي تعبيرا عن النمو السريع والمفاجئ لمعدلات النمو الحضري وتضخم المدن، ويبدو البعض متفائلا بهذا النمو المتسارع للمدينة، حيث يرى في حجمها المتضخم جملة مزايا اجتماعية واقتصادية وثقافية تمنحها المدينة الكبيرة للفرد وللمنشأة الاقتصادية وللحضارة عموما. لكن الحقيقة، ونقولها بثقة، أن تعبير الانفجار الحضري (explosion urbane) لم يظهر إلا ليعبر عن القلق المتزايد من جملة المساوئ الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المرافقة للظاهرة الحضرية المعاصرة وبخاصة في المدينة المتضخمة. ومن هنا نلاحظ عدم إمكان استخدام هذا التعبير الأخير للدلالة على معدل تحضر مرتفع للسكان إن لم يكن مرتبطا بجملة المساوئ المقلقة.

ترجع المشكلة الرئيسية في حركة التمدن إلى عدم التوافق بين زيادة سكان المدن وتضخم أحجامها من ناحية (وهو ما يعرف بزيادة التحضر)،

وأسلوب الحياة وطبيعة المعيشة والعلاقات الاجتماعية السائدة في الحياة الحضرية من ناحية أخرى، حيث نجد في ضواحي مدينة بيروت – مثلا – تجمعات تبدو كأنها قرى حقيقية اقتلعت من جذورها وانتقلت إلى المدينة في عملية تزييف واسعة. وهذا حدث أيضا في القاهرة ودمشق وبغداد والخرطوم؛ فمدينة القاهرة مثلا تضم داخل حدودها أطرافا ريفية حضرية تمتد على مقربة من البنايات الحديثة في الغرب(١٦).

وبناء على هذا التشخيص، وبعد تحديد المجال الذي تتحرك فيه عملية التمدن في البلاد العربية، يمكن إيجاز المشكلات الآتية:

١ – المشكلة الاقتصادية:

يتمثل البعد الاقتصادي لنمو المدن في تقليل تكاليف التجميع والإنتاج والتوزيع التي يمكن أن تتحقق من خلال التركز السكاني وليس التبعثر. ومن هنا يرى دعاة هذا المفهوم أن ظهور المدن ونموها جاء في معظمه نتيجة اقتصادات المكان التي تسمح بالتركز.

على أن هذا التوجه قد تبدد نجاحُه لعجز المشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية عن تحقيق أهدافها والمخطط والمرسوم لها؛ بسبب المشكلات التي سببتها عملية التحضر السريع في المدن العربية؛ إذ إن من أولى الخطوات الواجب وضعها فى الحسبان وجوبُ أن يكون التوسع الحضري ناتجا عن الضرورات الاقتصادية ومتطلباتها؛ أي يجب أن تستوعب النشاطات الاقتصادية الأيدى العاملة الناتجة عن التزايد السكاني الحاصل في المدينة، سواء الناتج عن التزايد الطبيعي لسكان المدينة أو الناتج عن الهجرة من الريف إلى المدن. وهذا ما يفرض سياسة حضرية متعلقة بالنمو الاقتصادي

من جهة، وبالتخطيط السكاني وتوجيه الهجرة الريفية من جهة أخرى؛ إذ من غير المنطقي ترك الهجرة تنساب بشكلها العفوي والعشوائي إلى المدن الكبيرة، فتضخمها وتخلق فيها مشكلات اجتماعية واقتصادية بدون دافع أو جدوى. ولا بد من تحقيق التوازن بين نمو المدينة ونمو مختلف نشاطاتها الاقتصادية، بوصف ذلك الهدف الحضري الأول الذى يجب التخطيط له. وإذا كانت هذه الضرورة قد تحققت في بعض الدول العربية، وبخاصة النفطية، فهناك دول عربية أخرى لم يتوافر لديها إمكانات تحقيق هذا الغرض.

وثمة خلاصة تبدو حتمية لهذه الشروح النظرية يمكن إيجازها فيما يأتى:

أ- ليس هناك اتساق بين معدل النمو الحضري بصفة عامة ومعدل النمو في أنشطة الاقتصاد الحضري العربي، وهو الأمر الذي يتسبب دائما في انخفاض نصيب الفرد من عناصر الهيكل الاقتصادي والاجتماعي.

ب- أصبحت المدينة العربية تمثل عبئا على الاقتصاد الوطني أو على الميزانية العامة للدولة، وذلك لأنها تؤدي وظائف استهلاكية أكثر مما هي إنتاجية أو صناعية، وإنما هي مستوطنات بشرية لتبادل الخدمات والسكن فقط، بدون أن تنمو أو تتطور فيها قاعدة صناعية واقتصادية مزدهرة تمتص اليد العاملة الجديدة الناتجة عن النمو الطبيعي للسكان أو الزيادة السكانية الناتجة من الهجرة إليها.

ج- أن النمو العشوائي للمدينة العربية قد قلل إلى حد كبير عملية الحصول على الخدمات العامة لمدينة تنمو بشكل مذهل، في حين لا تنمو مصادرها الاقتصادية ودخلها بالسرعة نفسها[١٧].

د- تدهور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المدن الضخمة، واتساع الفروق بين الطبقات والفئات الاجتماعية المكونة لمجتمع المدينة؛ وهو الأمر الذي عزز من فعل التناحر والتضاد بين سكان المدن، وظهر ذلك في تدهور القيم الحضرية وتراجعها.

٢ - المشكلات الاجتماعية:

يتكون البناء الاجتماعي في المدينة بصفة عامة، من مجموعة متصلة ومنمطة من العلاقات الاجتماعية وأنماط حضارية ومستويات تعليمية متفاوتة وأمزجة وميول متباينة، تبرز من خلالها أدوار الأفراد ،وظائفهم. فضلا عن أن هذه الاختلافات تجعل المجتمع الحضري عرضة للتفكك والانحلال، ويأتي ذلك نتيجة زيادة حجم المدينة الطبيعي والميكانيكي (الهجرة).

ويتميز البناء الاجتماعي الحضري Urban Social Structure بخصائص وسمات تختلف عن البناء الاجتماعى في الريف، وهو الأمر الذي خلق تناقضات اجتماعية حادة في مجتمع المدينة، من شأنها أن تهدد المدينة العربية بمزيد من الانحلال والوهن الاجتماعي الذي يخر في صيرورة الظاهرة الحضرية وذوبان خصوصيتها. ومن هذه السمات الحضرية ما يأتى:

أ- يتميز البناء الاجتماعي الحضري بالعلاقات غير الشخصية (Impersonal) التي تظهر في التفاعلات والعلاقات المستمرة بين الأفراد.

ب- تؤثر درجة التجانس الثقافي داخل المراكز الحضرية فى كيفية ممارسة الأفراد أدوارهم، وفى نوعية العلاقات الاجتماعية بين ساكني النمط الحضري والوافدين إليه من المناطق الريفية.

ج- تؤدي طبيعة التدرج الاجتماعي في النمط الحضري إلى تكوين الطبقة الاجتماعية، من حيث تحديد علاقاتها بغيرها من الطبقات.

واقتداء بذلك، فإن شكل البناء الاجتماعي في النمط الحضري العربي يختلف اختلافا واضحا عن مثيله في الريف العربي. وكان ذلك مسئولا عن قوى الجذب الحضري وعوامل الطرد في الريف. ويفرض هذا الاختلاف ضرورة تأمين التوافق الاجتماعي في المدينة العربية، فهو الذى يمثل صمام الأمان لضمان استقرار الحياة المدنية، وهذا يستوجب توفير الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية، وتأمين فرص العمل، ومحاربة الفقر، وهي الشروط التي تضمن مستقبل المدينة، وتؤمن الحماية لها لتفادي الأزمات الاجتماعية[١٨].

ولعل من أكثر المشكلات الاجتماعية التي ظهرت في المجتمع الحضري العربي ذات التأثير المباشر على الحضرية فيه، ذلك الفارق الثقافي بين سكان النمط الحضري وسكان الريف المهاجرين، الذي انعكس على درجة الانسحاب والتواؤم بينهما، وهذا أمر بديهي؛ إذ يواجه أبناء الريف صعوبة فى التكيف الاجتماعي مع إطار ثقافي مغاير وأساليب جديدة من

الحياة، ونمط مختلف من العيش يتطلب وقتا ليس بالقصير ليمكن التكيف مع عناصر المجتمع الحضري.

٣ – مشكلة الفقر الحضري:

يعد الفقر الوعاء الرئيسي والبؤرة التي تتجمع فيها مختلف الأزمات الاجتماعية، وهي ظاهرة منتشرة في الكثير من المدن العربية؛ إذ تشير التوقعات إلى أن السكن الفقير غير المنظم يمثل أكثر من ثلث عدد المساكن الجديدة في معظم المدن العربية، وهو يزيد عن النصف في عدد كبير منها؛ كمدن القاهرة ودمشق وتونس والدار البيضاء. وتتميز هذه المساكن بالكثافة السكانية العالية، حيث يصل عدد المقيمين فيها إلى أكثر من ثلث السكان، ففي مدينة بيروت – على سبيل المثال – ظهرت أحياء تكاد تختنق تحت ضغط الوافدين عبر الموجات البشرية التي أدت إلى نشوء قرى بكاملها داخل العاصمة، وهذه الحالة باتت السمة الواضحة لأغلبية المدن العربية التي تضم خليطا من الناس يسكنون في أحياء مختلفة من حيث مستوى المعيشة، كما أنهم يكونون متباعدين أحيانا من حيث العادات والتقاليد.

ويعود ذلك إلى تضاؤل فرص العمل، وتراجع اقتصادات المدن، وضعف الترابط الاقتصادي بين المدينة والريف، فضلا عن غياب التخطيط الشامل المتوازن للمسيرة الإنمائية في الريف والحضر معا. والأكثر من هذا هو انعدام التوازن في توزيع الثروات العربية؛ فهناك دول عربية بلغت من درجات الغنى حد التخمة، في حين انحدرت أقطار عربية فى سلم درجات الفقر إلى حد البؤس.

وتشير أرقام الأمم المتحدة إلى أن هناك أكثر من (٤٥) مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر في سبعة أقطار عربية [انظر الجدول رقم (٣)]، ويشكل هؤلاء (٣٧٪) من مجموع سكان هذه الأقطار، و(٢٠,٥٪) من سكان الوطن العربي. وقد حرم هؤلاء الفقراء من الخدمات الصحية، والكفاية الغذائية، والمياه الصحية، والمستوى العلمي، والقدرة الشرائية، وذلك لانخفاض مستوى الدخل.

وإذا كان (٦١٪) من هؤلاء الفقراء يعيشون في الريف و(٣٩٪) منهم يعيشون في المدن، فإن نسبة كبيرة من الفئة الريفية – عندما تصل إلى هذا المستوى من الفقر – تهجر الريف على أمل أن تجد لها فرصا للعمل في المدينة، وهذا يعني أن نسبة فقراء المدن في تزايد مستمر.

وترتب على انتشار هذه الظاهرة في المدن العربية عوامل بيئية واقتصادية واجتماعية غاية في الخطورة؛ تمثلت في التدهور البيئي، وزيادة المدن المعروفة بمدن الصفيح و"الكرتون"، وانتشار ظاهرة الجشع الاجتماعي، وارتفاع نسبة الجريمة، والقلق الاجتماعي. والاكتئاب النفسي، وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، وانخفاض العمر المتوقع لتدني مستوى الخدمات الصحية[١٩].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الظاهرة تتنافى إلى حد بعيد مع الخصوصية الحضرية السليمة المبنية على أساس الرفاهية والاطمئنان النفسي والعيش اليسير.

خاتمة:

تواجه الدول العربية مشكلة حقيقية في عملية التحضر، تولد عنها مشكلات عدة، وقد تناولت هذه الدراسة مشكلة التحضر من حيث أثرها في الخصوصية الحضرية في المدينة العربية.

تضمن التحليل أربعة محاور: تناول **المحور الأول** توضيح مفهوم التحضر والحضرية والعلاقة بينهما. في حين بحث **المحور الثاني** اتجاهات التحول الحضري بقدر تعلقه وأثره في الخصوصية الحضرية، من حيث التحولات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية. أما **المحور الثالث** فقد سلط الضوء على الخصائص العامة للتحضر في الوطن العربي. وجاء **المحور الرابع** لكي يشخص مشكلات التحضر ضمن قوالبها المؤثرة في الظاهرة الحضرية.

وقد انتهج البحث أسلوبا موضوعيا وعلميا للإجابة عن التساؤلات التي تضمنتها مشكلته الرئيسية، وانتهى إلى أن مشكلة التحضر العربي تكمن في التحولات الديموغرافية غير الموجهة، والتحولات الاقتصادية غير المتوازنة فيما بين نمو سكان الحضر وتطور الاقتصاد والتحولات الاجتماعية المربكة للبناء الاجتماعي الحضري ونموها.

وثمة خلاصة تبدو حتمية، وهي أن أكثر معوقات التحول الحضري نحو اكتساب السكان الخصوصيةَ الحضريةَ وتطبعهم بقيمها هو عجز المدن

العربية عن استيعاب هذا التحول ومجاراته؛ بسبب سرعة النمو الحضري وفجائيته، وضغوط الثقل السكاني، وتضخم هذه المدن.

وبهذا المنطق، فإن الفجوة آخذة فى الاتساع بين عملية التحضر والظاهرة الحضرية، ويحتاج التقارب والالتحام بينهما إلى مدة زمنية طويلة وإجراءات تدريجية حاسمة، واحتواء فعال لمشكلة النمو الحضري، وبخاصة النمو الميكانيكي لسكان الحضر.

جدول (١)

متوسط التغير السنوي لسكان الحضر

مقارنة بإجمالي السكان في الوطن العربي للمدة (١٩٨٠ــ٢٠٠٠م)

الدولة	سكان الحضر				إجمالي السكان			
	١٩٨٠ ــ ١٩٨٥	١٩٨٥ــ ١٩٩٠	١٩٩٠ــ ١٩٩٥	١٩٩٥ــ ٢٠٠٠	١٩٨٠ــ ١٩٨٥	١٩٨٥ــ ١٩٩٠	١٩٩٠ــ ١٩٩٥	١٩٩٥ــ ٢٠٠٠
الأردن	٤,٤٠	٤,٤٤	٤,٤١	٤,١٨	٣,٠٢	٣,٠٥	٣,٤١	٣,٣٦
الإمارات	٧,١٥	٤,٣١	٣,٠٧	٣,٥٠	٥,٦٩	٣,١٦	٢,٣٣	١,٨٨
البحرين	٤,٥٦	٣,٤٦	٣,٠٧	٣,٧٣	٤,٣٩	٣,١٧	٢,٧٩	٢,٤٣
تونس	٣,٦٤	٣,١٥	٢,١١	٢,٨١	٢,٠٨	٢,٠٨	٢,٠٦	٢,٨١
الجزائر	٤,٨٥	٤,٤٦	٤,٢٣	٤,٠٢	٣,٠١	٣,٠٢	٢,٧١	٢,٦٩
ليبيا	٦,٤٠	٤,٩٨	٤,٣٣	٣,٨٧	٤,٣٧	٣,٦٥	٣,٤٧	٣,٣٣
سوريا	٤,١٩	٤,٢٦	٤,٤٢	٤,٣٧	٣,٤٦	٣,١٥	٣,٥٨	٣,٤٤
جيبوتي	٥,٥٢	٣,٦٧	٣,٥٢	٣,٢٦	٤,٤٦	٣,١٢	٣,٠١	٢,٩٢
السودان	٤,١٤	٤,٢٩	٤,٥٣	٤,٧٥	٣,١١	٢,١٨	٢,٧٨	٢,٧١
الصومال	٤,٠٦	٣,٧٩	٤,٤١	٤,٦٥	٣,١٩	١,١٤	٣,١٨	٣,٠٨
العراق	٤,٢٤	٤,١٩	٣,٩٦	٣,٧٥	٣,٣٧	٣,٣١	٣,٢٢	٣,١٠
عمان	٨,٦٥	٧,١٣	٧,١٧	٦,٨٧	٤,٩١	٤,٠٦	٣,٥٧	٣,٤٨
فلسطين	٣,٦٦	٤,٠٥	٣,٦٦	٣,٠٥	٣,٢٠	٣,٧٦	٣,٩٨	١,٩٦
قطر	٩,٤٣	٣,٩٩	٣,١٠	٣,٢٧	٨,٩٠	٣,٥٤	٢,٧٦	٢,٠٢
الكويت	٥,٢٧	٤,٨٣	٥,٥٦	٣,٥١	٤,٤٨	٤,١٠	٥,٧٩-	١,٣٧
لبنان	١,٤٨	١,٧٠	٢,٧٩	٢,٣٣	٠,٠١-	٠,٠٣	٢,٠٠	١,٧٩
مصر	٢,٦١	٢,٤٢	٢,٥٧	٢,٧٤	٢,٥٨	٢,٣٩	٢,٢٠	٢,٠٤
المغرب	٣,٨٨	٣,٥٨	٣,٣٦	٣,٣٥	٢,٥٦	٢,٥٨	٢,٤٠	٢,٣١
السعودية	٧,٣٤	٤,٨٠	٤,١٢	٣,٦٠	٤,٥٧	٤,١٧	٣,٣٨	٣,٢٠
موريتانيا	٨,١١	٦,٧٢	٥,٦٦	٤,٥٩	٢,٦٠	٢,٦٣	٦,٨٦	٢,٧٥
اليمن (الشطر الشمالي)	٧,٢١	٦,٩٩	٦,٥٠	٦,٠٠	٣,٤٣	٣,١٠	٣,٤٧	٣,٣٩

Source: United Nations, Department of Economic Social Information and Policy Analysis, (World Urbanization Prospects), 1992, New York, 1993, p.106.

جدول (٢)

الخصائص العامة للتحضر في الوطن العربي

البلد / المؤشرات	نسبة سكان الحضر ١٩٦٠	نسبة سكان الحضر ١٩٩٥	نسبة سكان الحضر ٢٠٠٠	معدل النمو السنوي لسكان الحضر ٪ ١٩٦٠ – ١٩٩٥	معدل النمو السنوي لسكان الحضر ٪ ١٩٩٥ – ٢٠٠٠	عدد السكان في المدن التي يزيد سكانها عن ٧٥٠٠٠٠ نسمة كنسبة مئوية من مجموع السكان ١٩٩٠	عدد السكان في المدن التي يزيد سكانها عن ٧٥٠٠٠٠ نسمة كنسبة مئوية من سكان الحضر ١٩٩٠	أكبر مدينة	أكبر مدينة
								المدينة	السكان بالآلاف ١٩٩٥
الأردن	٤٣	٧١	٧٥	٤,٩	٤,٧	٢٢	٣٣	عمان	٠١٨٣
الإمارات	٤٠	٨٤	٨٦	١٢,٠	٣,٧	–	–	دبي	٠٢٦٦
البحرين	٨٢	٨٤	٩٢	٤,١	٢,٩	–	–	المنامة	٠١٥٢
تونس	٣٦	٥٩	٦٠	٣,٦	٢,٧	٢٢	٣٩	تونس	٢٠٢٧
الجزائر	٣٠	٥٥,٨	٦٠	٤,٩	٣,٦	١٢	٢٤	الجزائر	٣٧٠٢
جزر القمر	١٠	٣٠	٣٤	٦,٧	٥,٨	–	–	موروني	٠٠١٢
جيبوتي	٥٠	٨٢	٨٤	٧,٦	٣,٥	–	–	جيبوتي	٠٢٩٠
السعودية	٣٠	٧٦	٨٢	٧,٦	٣,٦	٢٠	٢٦	الرياض	٢٥٧٦
السودان	١٠	٢٤,٩	٢٧	٥,٣	٤,٧	٨	٣٥	الخرطوم	٢٤٩٢
سوريا	٣٧	٥٢,٤	٥٥	٤,٤	٤,٤	٢٧	٥٤	دمشق	١٩٠٠
الصومال	١٧	٣٥,٨	٣٨	٣,٨	٤,٣	٩	٣٧	مقديشو	–
العراق	٤٣	٧٤,٩	٧٧	٤,٩	٣,٦	٢٢	٣١	بغداد	٤٤٧٨
عمان	٤	١٢,٦	١٦	٨,٠	٤,٧	–	–	مسقط	٠٧٠٠
قطر	٧٢	٨٩	٩٣	٨,٦	٢,٢	–	–	الدوحة	٠٢١٧
الكويت	٧٢	٩٧,٢	٩٨	٩,٧	٠,٥	٥١	٥٢	الكويت	١١٠٠
لبنان	٤٠	٨٧	٩٠	٣,٧	٢,٩	–	–	بيروت	١٦٠٠
ليبيا	٢٣	٨٩	٨٨	٨,٣	٤,٠	٧٧	٩٢	طرابلس	٠٨٥٨
مصر	٣٨	٤٤,٨	٤٦	٢,٩	٢,٦	٢٣	٥١	القاهرة	١١٠٠٠
المغرب	٢٩	٤٨	٥١	٤,٠	٣,٠	١٧	٣٦	الدار البيضاء	٣٢٨٩
موريتانيا	٦	٥٣,٨	٥٩	٩,٤	٤,٦	–	–	نواكشوط	٠٥٠٠
اليمن	٩	٣٣,٦	٣٨	٦,٨	٦,٦	–	–	صنعاء	٠٤٢٧
المجموع	٣٠٪	٥٣٪	٥٨٪	٥	٤	٢٠	٤٠	–	–

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦م.

جدول (٣)

عدد السكان دون خط الفقر في الأقطار العربية لعام ١٩٩٢

القطر	العدد الكلي للسكان (بالألف)	عدد السكان دون خط الفقر (مليون نسمة)	النسبة المئوية من مجموع السكان	النسبة المئوية للسكان الفقراء في المدن	النسبة المئوية للسكان الفقراء في الريف
الأردن	٣,٢٨٢	٠,٦	١٨,٣	١٤	١٧
جيبوتي	٠,٤٠٩	٠,١	٢٤,٥	—	—
تونس	٨,١٨٠	١,٤	١٧,١	٢٠	١٥
السودان	٢٥,٢٠٣	١٦,٧	٦٦,٣	—	٨٥
الصومال	٧,٤٩٧	٤,٥	٦٠,٠	—	٧٠
مصر	٥٢,٤٢٦	١٢,٥	٢٣,٨	٢١	٢٥
المغرب	٢٥,٠٦١	٩,٣	٣٧,١	٢٨	٤٥

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣م، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ص١٧١.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
نشر أعمال الجامعات العربية

الهوامش

[1] د. خالص حسني الأشعب: نمو المدينة العربية ومشكلاتها الحضرية، الموسوعة الصغيرة رقم (٣٨٢)، دار الشئون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٩٢، ص١٠.

2. United Nations Multilingual Demographic Dictionary, English Section, Population, No. 29,1958, p.18.

3. Saad E. M. Ibrahim, Over-urbanization and under-Urbanism The Case of the Arab World, International J, of Middle East Studies, (Cambridge Univ. Pres.) Jan., 1975, p.29.

4. Jack Harry, Urbanland Economics, Macmillan Education Ltd. Press, London, 1987, p. 241.

5. Alonso. W; The Economics of Urbansize, Paper and Proceeding of the Regional Science Association, vol. 26, 1984, pp. 67-82.

[6] د. محمد سمير دركزنلي: الحجم الأمثل للمدينة وحدود نموها، مجلة المدينة العربية، العدد ١٩، الكويت، ١٩٨٩، ص ص٣٧ــ٣٩.

[7] د. سمير عبد العظيم عثمان وسالم خلف المرسومي: تنمية المجتمع الريفي، مطبعة التعليم العالي، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص٣٤.

[8] رفاعة رافع الطهطاوي: الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧، ج٤، ص٤٦٩.

[9] محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر في دراسة تحليلية نقدية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٥، ص٦٢.

[10] لستر، براون وجود جيكيسون، تقديم مستقبل التحضر، ترجمة د. فوزية سهاونة، أوضاع العالم: تقرير لمعهد المراقبة الدولي على التقدم نحو مجتمع قابل للبقاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧، ص ص١٢٢ــ١٢٦.

[11] د. حسن محمود الحديثي: الحجم الاقتصادي للمدينة وعلاقته بفرص النمو السكاني، الجمعية الجغرافية العراقية، العدد ٢٦، ١٩٩١، ص ص٢٢٢ــ ٢٢٣.

[12] رياض طبارة: تنمية الموارد البشرية وأبعادها السكانية في الوطن العربي، منشور ضمن بحوث ندوة الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت، ١٩٨٧، ص٢٤٨.

[13] UNFPA, 1991, Population and the Environment: The Challenge Ahead, New York.

[14] United Nations, World Urbanization Propsacts, 1992, rev, New York, 1993.

[15] ثريا التركي: تغير القيم في العائلة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٠، تشرين أول، ١٩٩٥، ص٨٤.

[16] السيد الحسيني: أحياء السكن الفقيرة في القاهرة، تحليل بنائي، (دراسة حالة جمهورية مصر العربية)، ندوة مراكش ١٣ــ١٧ يوليو ١٩٨٨، المملكة المغربية، ص٢٨.

[17] د. على الحوات: التخطيط الحضري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص١٥٨.

[18] د. محمد صالح العجيلي: التوازن الريفي - الحضري أسلوب أمثل للتنمية الحضرية المخططة، بحث ألقي في المؤتمر العلمي الجغرافي العراقي السابع، ١٩٩٥، ص٥.

[19] إسماعيل قيرة: من هم فقراء الحضر (قاع المدينة العربية نموذجا)، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٠٥)، ١٩٩٦، ص ص٦٨ــ٧٠.